



## الفصل العاشر

الشراكة في التنمية : المجتمع المدني / الشريك الثالث في التنمية





## ١٠-١- العلاقة بين أوضاع المجتمع المدني والتنمية البشرية:

### ١٠-١-١- المجتمع المدني والدولة ... علاقة تفاعلية:

في التقرير الأول عن التنمية البشرية في السلطنة الصادر عام ٢٠٠٣، جرى التأكيد على أن إدارة شؤون المجتمع والدولة إدارة سليمة مرهونة بقيام علاقات صحية ومتوازنة بين القوى الفاعلة التي تتألف منها ثلاثية الحكم، وهي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتم كذلك استعراض بدايات نشوء المجتمع المدني في عمان وجذوره الثقافية وطبيعة دوره التدموي.

وسوف يتناول هذا الفصل التطور الذي حصل في المجتمع المدني خلال فترة ما بعد صدور التقرير الأول، والدور الذي تمارسه مؤسساته في عملية التنمية البشرية الحديثة التي تشهدها السلطنة. وهذا يقتضي بالطبع رصد التطور في التشريعات والنظم التي تنظم عمله من ناحية، والتطور في مؤسساته التقليدية والحديثة، ومعرفة الدور الذي تمارسه هذه المؤسسات في تنمية المجتمع العماني، من ناحية أخرى.

وهناك حاجة، أيضا، إلى إعادة تأسيس إطار نظري للعلاقة بين أوضاع المجتمع المدني والتنمية البشرية في ظل التطورات التي حصلت عالميا ومحليا.

لقد ارتبط ميلاد مفهوم المجتمع المدني بنشأة وتطور الدولة الحديثة، مما يعني، أنه لا يمكن التفكير في المجتمع المدني بوجود الدولة. فالعلاقة بينهما ليست قائمة على أساس من يحكم: الدولة أم المجتمع المدني؟ والمعادلة ليست: دولة أقل مجتمع مدني أكثر أو دولة أكثر مجتمع مدني أقل، بل هي دولة أقوى، مجتمع مدني أقوى. والمقصود هنا بالدولة القوية، المعنى القانوني للقوة وليس المعنى العنفي غير المنظم<sup>١</sup>. فالمجتمع المدني ليس مؤسسة حكم بل هو نشاط يقوم على ثقافة التطوع ويعمل عبر الناشطين الثقافيين والاجتماعيين على إذكاء روح العمل الجماعي وسد الفراغات التي لا تستطيع الدولة ملأها

بسبب تشعب مهامها. فهو المعاون الثقافى والاجتماعى للدولة. كما انه بمؤسساته الحديثة ليس في حالة حرب ضد بنى المجتمع القديمة الدينية أو القبلية.

وقد انتهى القرن العشرين باكتمال الاعتراف بالمجتمع المدني، وتحديد هويته ومكونات بنائه. وأصبح له دوره في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب القطاع الخاص بعد أن أصبحت الدولة الليبرالية هي الصيغة النمطية على الصعيد العالمي. ونتيجة لجدية مؤسسات المجتمع المدني، في مجتمعات عديدة، أخذت الدولة تعتمد عليها في أحيان كثيرة لمنع وقوع الأزمات الاجتماعية.

ومع بداية الألفية الجديدة بدأ المجتمع المدني ينمو في اتجاهات ثلاثة راسية وأفقية ونوعية وأصبح يساهم في إشباع الحاجات المتنوعة للبشر في مختلف السياقات الاجتماعية. وشملت تلك المساهمات توفير متطلبات البقاء وحتى الحاجة إلى الأمن وتطوير القدرات المتنوعة للبشر في مختلف المجالات الاجتماعية.

وقد لعبت المؤسسات المالية الدولية دورا هاما في تطوير المجتمع المدني، من خلال بحثها عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم. حيث اتجهت إلى التعامل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية لسد الفجوة التي تركتها الحكومات نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وإنقاذ ضحايا تلك العملية. كما أن منظمة الأمم المتحدة قد لعبت دورا في ذلك التطوير، أيضا، من خلال تأكيدها في مؤتمراتها المختلفة على ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات وصياغة خطط التنمية.

وقد ساهمت المؤتمرات الموازية (التي تعقدتها منظمات المجتمع المدني العالمية بشكل مواز للمؤتمرات الدولية الحكومية التي تعقدتها المنظمات الدولية)، في تحفيز نمو المجتمع المدني العالمي. مثل قمة الأرض في ريو عام ١٩٩٢ ومؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣ ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية والقمة الاجتماعية في كوبنهاجن في ١٩٩٥ والمؤتمرات العديدة اللاحقة في إطار الأمم المتحدة.

ومن خصائص المجتمع المدني التي تمنحه أهمية خاصة:

١- انه يرسخ المواطنة والقيم المرتبطة بها، كونه يشكل

أن إدارة شؤون المجتمع والدولة إدارة سليمة مرهونة بقيام علاقات صحية ومتوازنة بين القوى الفاعلة التي تتألف منها ثلاثية الحكم، وهي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني

وهناك حاجة، أيضا، إلى إعادة تأسيس إطار نظري للعلاقة بين أوضاع المجتمع المدني والتنمية البشرية في ظل التطورات التي حصلت عالميا ومحليا

المعادلة ليست: دولة أقل مجتمع مدني أكثر أو دولة أكثر مجتمع مدني أقل، بل هي دولة أقوى، مجتمع مدني أقوى

١ المصدر: د. سهيل عروسي، المجتمع المدني والدولة، دار الفكر،

دمشق، ٢٠٠٨، ص: ٩٠.

كما بدأ المجتمع المدني يؤسس ما يعرف بالتنمية المستدامة التي تستند إلى تعبئة الجماهير من أجل تغيير واقعهم إلى الأفضل وتأكيد اعتمادهم على أنفسهم.

#### ١٠-٢-١- الشراكة في التنمية، مفهوم جديد للعقد الاجتماعي:

بالرغم من أن الدولة في عمان كانت ولا زالت هي المحرك الأساسي لعمليات التغيير في المجتمع العماني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، إلا أن هنالك إقرارا بالحاجة إلى ادوار الشريكين الآخرين وهما القطاع الخاص والمجتمع المدني. وبناء على ماتقدم سعت الدولة إلى تقديم كل أشكال الدعم التي تمكن شركاء التنمية الآخرين من أداء أدوارهم التنموية من خلال آليات تراعي واقع المجتمع العماني ولا تقفز على خصوصياته. فتوجهات الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني : عمان ٢٠٢٠ ، تقضي بأن يتقلص الدور الاقتصادي المباشر للدولة وان يقتصر دورها على التوجيه الاستراتيجي والإشراف والرقابة وان ينهض القطاع الخاص بالدور الأكبر في الاستثمار والإنتاج.

كذلك تطورت التشريعات التي تنظم نشاط مؤسسات المجتمع المدني بصدر العديدين من القوانين التي تسمح بتشكيل المزيد منها وإعطائها دورا اكبر. ويعتبر صدور التشريعات التي تجيز تأسيس النقابات العمالية ، هو التطور الأبرز على هذا الصعيد. حيث تم تعديل قانون العمل في العام ٢٠٠٦ والذي يمنح بموجبه العاملون في أية منشأة حق تشكيل نقابة عمالية ومن ثم تشكيل اتحادات عمالية وتشكيل اتحاد عام لعمال سلطنة عمان. وتتولى هذه النقابات تنظيم المفاوضات الجماعية لحل النزاعات العمالية بما ينسجم مع معايير العمل العربية والدولية. ويعتبر ذلك استكمالاً للتشكيل الثلاثي لأطراف الإنتاج في السلطنة وفقا لمعايير العمل العربية والدولية (الحكومة- أصحاب الأعمال- العمال).

إن التطورات التي شهدتها مسرحة الأحداث العالمية في العقود الأخيرة، خاصة عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، طرحت رؤى جديدة حول مفاهيم المشاركة والمناهج المختلفة للتنمية. وقد كان مصطلح الشراكة وليد هذه الظروف، وتعبيرا عن فهم جديد لأهمية المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية. ولذلك أعيد إحياء مصطلح العقد الاجتماعي ولكن بمفهوم جديد يعتمد على تأسيس **مثلث فاعل أضلاعه الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص**، تكمن مهمته الأساسية في تحقيق التنمية.

وقد أصبحت الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير

فضاء مستقلا نسبيا عن الحكومة.

٢- قد يتسع مفهوم المجتمع المدني أو يضيق بحيث يستوعب البنى والتنظيمات الأهلية والتقليدية كالقبيلة والطائفة إلى جانب التكوينات الحديثة التي يؤسسها الأفراد.

٣- انه يدرب الأعضاء على ممارسة الديمقراطية، وبالتالي يعتبر آلية للتنشئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٤- يكسب الأفراد ويدربهم على منظومة قيمة معينة. فالمجتمع المدني يختلف عن الانتماء "العائلي" و "الديني" ، إذ أنهما انتماء أولي "موروث" و "مفروض" على الفرد. أما الانتماء للمجتمع المدني فهو انتماء طوعي واختياري.

لقد عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها: العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدهتها على الاندماج في المجتمع والأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني حلقة الوصل ما بين مؤسسات الحكم الرسمية والجماهير. فهي، وبحكم التصاقها بالقاعدة الجماهيرية، الأقدر على فهم واقع وحاجات ومشاكل الجماهير، وهي تزود صانع القرار بالمعلومات الدقيقة اللازمة لعملية صنع القرار بحكمة ورشد. فعلى الصعيد الاقتصادي تشكل المهن النقابية ذروة الهرم المهني الاقتصادي في المجتمع، حيث تنظم مزاولتها بما يعود على المجتمع بالنفع وعلى أصحابها بتحقيق مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية وهو أمر في غاية الأهمية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ليس لهذه الفئة فقط بل والاقتصاد بشكل عام.

لقد أصبح المجتمع المدني يعرف بالقطاع الثالث في عملية التنمية، وأصبح دور منظماته بارزا بالنسبة لعملية التنمية على مستوى العالم. إذ تبين إحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، أن مساهمات منظمات المجتمع المدني بلغت بلايين الدولارات سنويا في أواخر القرن العشرين. إضافة إلى تأثيره الواضح في تشكيل السياسات العامة العالمية من خلال حملات الدعوة الناجحة والتي تخص موضوعات متعددة منها حضر زرع الألفام الأرضية وإلغاء الديون وحماية البيئة. وقد استطاعت هذه الحملات أن تنمي الوعي عند الملايين في العالم، وتستقطب تأييدهم ومساعدتهم العملية.

المجتمع المدني يكسب الأفراد ويدربهم على منظومة قيمة معينة. فالمجتمع المدني يختلف عن الانتماء "العائلي" و "الديني" ، إذ أنهما انتماء أولي "موروث" و "مفروض" على الفرد. أما الانتماء للمجتمع المدني فهو انتماء طوعي واختياري

سعت الدولة إلى تقديم كل أشكال الدعم التي تمكن شركاء التنمية الآخرين من أداء أدوارهم التنموية من خلال آليات تراعي واقع المجتمع العماني ولا تقفز على خصوصياته

أصبحت الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية والحد من الفقر



الحكومية من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية والحد من الفقر، فلم يعد في مقدور أي دولة متقدمة أو نامية أن تضطلع بكل المهام التنموية في المجتمع، وأصبح من المتفق عليه أن الحد من الفقر مرتبط بشكل كبير ببناء شراكة مؤسسية وفعالة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

ومن خلال هذه الرؤية الجديدة برزت بعض الأدوار التي تمارسها منظمات المجتمع المدني في كثير من دول العالم، ولعل أبرزها دورها في تعزيز الديمقراطية ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان وكذلك حماية البيئة وتوفير فرص العمل وتشجيع عمليات الادخار والاستثمار.

### الإطار (١٠-١) : أدوار حديثة للنشاط الخيري التطوعي

أصبح النشاط الخيري والتطوعي يحتل حيزاً مهماً من الثروة الوطنية في المجتمعات الغربية بما يملكه من أصول، وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة ويتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخيرية. ويشمل نشاطه مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية، وغيرها. وفي السنوات الأخيرة تمت دعوة هذا القطاع لدعم وتطوير سياسات الرفاهية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وللتغلب على عمليات إقصاء الفقراء في فرنسا ولدعم التعددية في السويد وتقوية المجتمع المدني والإسهام في التنمية في الدول النامية ودول شرق أوروبا.

### ١٠-١-٣ دور الشبكة العنكبوتية (الانترنت) في نشاطات المجتمع المدني:

لقد كان جهاز الفاكس في الثمانينيات، أداة الاتصال الأساسية المستخدمة في أنشطة المجتمع المدني، لكنه أصبح الآن نادر الاستخدام إلى حد كبير بفضل انتشار وسائل الإعلام الجديدة، ولعل أبرزها شبكة الانترنت العالمية. وتتميز هذه الشبكة بكونها وسيلة اتصال جماهيرية مما جعلها ذات أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع المدني.

وربما كانت أبرز النتائج المهمة التي عادت على المجتمع المدني من هذه الخصائص التي تميز الانترنت، انه وللمرة الأولى منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م واهتمامه بحرية التعبير، يستطيع مواطنو العالم ممارسة هذا الحق استناداً إلى قاعدة عالمية بالفعل

بغض النظر عن الحدود القانونية. وقد تجلّى ذلك في المواد ١٩ و٢٧ و٢٨ من هذا الإعلان، إذ تنص المادة ١٩: " لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء بدون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار واستقبالها وإرسالها إلى الآخرين عبر أية وسيلة بغض النظر عن الحدود". أما المادة ١٢ من الإعلان نفسه فتتص على أنه: "لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا حملات تمس شرفه وسمعته، ولكل شخص حق في أن يحمي القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات".

ولغة هذا البند واسعة تشمل كل اتصالات الشخص الموجهة من شخص أو مجموعة أشخاص، ويتضمن ذلك البريد الإلكتروني وغيره من الاتصالات. وجاءت المادة ٢٧ مدعومة بالمادة ١٩ لتقر حق كل شخص في حرية المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمعات، والتمتع بالفنون والاشتراك في التقدم العلمي ومنافعه. وقد أعطت هذه المادة جذوراً للإنترنت في تبادل المعلومات العلمية، وتلزم المادة (٢٧) حماية الاتصالات على الإنترنت<sup>١</sup>.

ولما كانت خدمة الانترنت تتميز بالبساطة في استخدامها ورخص تكلفتها، فقد استطاعت تدعيم عدة أنشطة في المجتمع المدني، حيث تعد بمثابة مؤسسات تربوية وأعمال تجارية ومنظمات لا ربحية تهدف جميعها إلى تبادل الأفكار وترويج الثقافات والتقدم العلمي والاقتصادي، بالإضافة إلى مساعدة الأفراد في الوصول إلى وسائل الإعلام التقليدية. وتستخدم الانترنت كذلك في نشر المعلومات واكتشافها وتخزينها وإعادة توزيعها.

والإنترنت ليست مكاناً فقط لإيجاد المعلومات، بل وسيلة اتصال استثنائية بين الناس. وعبر الإنترنت استطاعت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية تأسيس قنوات اتصال وتبادل المعلومات والتجارب والآراء. وأصبحت الانترنت منتدى أساسياً لإجراء الحوار والنقاش وتناول موضوعات حقوق الإنسان المعقدة وتنسيق الحملات بشأنها وتوجيه نداءات التضامن وأصبحت كذلك وكالة أنباء

برزت بعض الأدوار التي تمارسها منظمات المجتمع المدني في كثير من دول العالم، ولعل أبرزها دورها في تعزيز الديمقراطية ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان وكذلك حماية البيئة

لما كانت خدمة الانترنت تتميز بالبساطة في استخدامها ورخص تكلفتها، فقد استطاعت تدعيم عدة أنشطة في المجتمع المدني، حيث تعد بمثابة مؤسسات تربوية وأعمال تجارية ومنظمات لا ربحية

والإنترنت ليست مكاناً فقط لإيجاد المعلومات، بل وسيلة اتصال استثنائية بين الناس

1 James x. Dempsey and Daniel J. Weitzner with the Assistance of Others Members of the Global internet liberty campaign, protecting the Human Right to Freedom of Expression on the Global internet, Center for Democracy and Technology, Report was made by the Open Society. at: (<http://www.gilc.org/speech/report/>)

الوفاء بالمتطلبات وتحقيق الواجبات لكل البشر على قدم المساواة، إلا أنه وفي الوقت نفسه يجب الإقرار بتباين فهم قضية حقوق الإنسان من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى. فمفهوم هذه الحقوق وأنواعها يرتبطان بالمعتقدات الفكرية والظروف الاجتماعية والثقافية التي تخص كل مجتمع. إذ من غير المقبول، مثلاً، مطالبة المسلمين بإعادة النظر في ثقافتهم أو إبعاد الشريعة الإسلامية عن التدخل في ميدان حقوق الإنسان. فالمجتمعات العربية تتميز بخصوصية ثقافية تجعلها تخالف بعض الثقافات الأخرى في فهم بعض قضايا حقوق الإنسان، مثل القيود في موضوعات الحرية الدينية والزواج والميراث وبعض القضايا الأخرى.

وقد أنشأت سلطنة عمان لجنة وطنية لحقوق الإنسان بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/١٢٤ تتبع مجلس الدولة. وفي يناير/٢٠١٠، صدر مرسوم سلطاني يقضي بتعيين أربعة عشرة عضواً في لجنة حقوق الإنسان. وتتمتع لجنة حقوق الإنسان بالشخصية الاعتبارية والاستقلال في ممارسة اختصاصاتها.

وتختص هذه اللجنة بمتابعة حماية حقوق الإنسان وحرياته في السلطنة وفقاً للنظام الأساسي للدولة والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها السلطنة فضلاً عن تقديم المشورة للجهات المعنية في الدولة والمساهمة في إعداد التقارير التي تتناول تلك المواضيع ورصد أية مخالفات أو تجاوزات متعلقة بحقوق الإنسان والمساعدة في تسويتها وحلها. وتضم اللجنة في عضويتها فضلاً عن ممثلين للجهات الحكومية ذات الصلة، ممثلين آخرين لمؤسسات المجتمع المدني.

ويعد تعزيز وحماية حقوق الإنسان خياراً استراتيجياً للدولة حيث تشهد السلطنة اهتماماً متزايداً بشتى المجالات المتعلقة بالأمور الإنسانية.

ولا يعتبر هذا التوجه توجهاً جديداً أو طارئاً في السلطنة. حيث تضمن النظام الأساسي للدولة في باب الحقوق العامة والواجبات، (المواد ١٧ - ٣٦)، تأكيداً واضحاً على الحقوق الأساسية للمواطنين والمقيمين في أرض السلطنة.

ولتعزيز نهج حماية حقوق الإنسان في السلطنة، صدر في شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٨ قانون مكافحة الاتجار بالبشر. بموجب المرسوم السلطاني (٢٠٠٨/١٢٦) وقد تلت صدور القانون المذكور سلسلة من النشاطات والفعاليات التي تدعم وتسهل تطبيقه، مثل حلقات العمل حول الاتجار بالبشر والعمل الجبري في شهر أكتوبر ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ والمشاركة في منتدى مكافحة الاتجار بالبشر في الدوحة في

فورية<sup>١</sup>. وكانت شبكات الدفاع الدولية أنشطت منظمات المجتمع المدني في الاستفادة من الانترنت للحشد والدعاية والتفاعل حول مواضيع مثل التجارة العالمية، والضرائب على الوقود، والأغذية المعدلة جينياً.

ويرى بعض الباحثين أنه يمكن استخدامها أيضاً بفاعلية في منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية الاجتماعية. وقد ذهب بعض الآراء إلى القول بأن الانترنت يمكن أن تصبح بمفردها أداة للتنمية الاجتماعية؛ إذا تم تطبيقها بهدف تحسين الرعاية الصحية والعملية التعليمية والدعوة إلى توزيع الثروات بطريقة عادلة والمشاركة القوية في عمليات صناعة القرار<sup>٢</sup>.

## ١٠-٢: المجتمع المدني في سلطنة عمان:

### ١٠-٢-١- التطورات التشريعية في مجال المجتمع المدني:

يعد صدور التقرير الأول عن التنمية البشرية في سلطنة عمان عام ٢٠٠٣، بداية للتداول الواسع لمفهوم المجتمع المدني في السلطنة. فهو بذلك قد أسس لترسيخ هذا المصطلح في أذهان المهتمين بالشأن العام، والعمل على تنميته بروح وطنية تجسد الانتقال من "الدولة الريعية" كمفهوم تعود الناس عليه طوال العقود الأربعة الماضية، إلى واقع جديد تمنح فيه الحكومة بعض أدوارها إلى مجموعة أو مجموعات عمل تطوعية تقوم بدورها الريادي في خدمة مجتمعها وفق منظومة تشريعية يكفلها القانون.

لقد شهدت الفترة منذ صدور التقرير الأول عن التنمية البشرية، العديد من التطورات في ميدان المجتمع المدني. نستعرض فيما يلي أبرزها وحسب ما تسمح به البيانات المتاحة.

فقد شهد العام ٢٠٠٠ نقلة حقيقية في مسيرة المجتمع المدني بصور قانون الجمعيات الأهلية، بموجب المرسوم السلطاني (٢٠٠٠/١٤) ثم اتبعه عام ٢٠٠٨ صدور قانون لجنة حقوق الإنسان مما شكل دعماً حقيقياً لهذا التوجه.

ويركز مصطلح حقوق الإنسان كما يتم تداوله دولياً، على

1 Alejandro Pacheco, Human Rights and The internet in South America in : Steven Hick , et al , Human Rights and the Internet. ST, Martin's PRESS, LLC, New York, 2000, PP: 104 – 106

2 Paula Uimonen, the Internet as a Tool for Social Development, United Nations Research Institute for Social Development Switzerland at : ([http://www.isoc.org/isoc/whatis/conferences/inet/97/proceedings/G4/G4\\_1.HTM](http://www.isoc.org/isoc/whatis/conferences/inet/97/proceedings/G4/G4_1.HTM))

فمفهوم هذه الحقوق وأنواعها يرتبطان بالمعتقدات الفكرية والظروف الاجتماعية والثقافية التي تخص كل مجتمع. إذ من غير المقبول، مثلاً، مطالبة المسلمين بإعادة النظر في ثقافتهم أو إبعاد الشريعة الإسلامية عن التدخل في ميدان حقوق الإنسان

ويعد تعزيز وحماية حقوق الإنسان خياراً استراتيجياً للدولة حيث تشهد السلطنة اهتماماً متزايداً بشتى المجالات المتعلقة بالأمور الإنسانية



### ١٠-٢-٢- المظاهر الحديثة لمفهوم المجتمع المدني في سلطنة عمان:

لم تكن سلطنة عمان بعيدة عن التطورات العالمية الحديثة منذ أن بدأ عهد النهضة عام ١٩٧٠. إذ أخذ جلاله السلطان قابوس بن سعيد، على عاتقه أن تكون حكومته ذات توجه عصري يحفظ لعمان مكانتها الإقليمية والدولية، ويعيدها إلى الركب الحضاري، على أن تكون هذه الانطلاقة من البيئة العمانية والواقع الاجتماعي. ولم يكن الأمر في تلك المرحلة هينا، إلا أن إصرار الحكومة مكن السلطنة من تجاوز المرحلة والانتقال إلى حالة الازدهار التي تشهدها عمان الآن.

لقد اختارت السلطنة تبني مفاهيم عصرية جديدة تسمح بممارسة الدور الاجتماعي بواقعية دون الحاجة إلى اجترار الماضي الذي قد يحتوي على ما يعيق التقدم، وفي الوقت نفسه عدم الانسياق وراء تقليد تجارب الآخرين وتطبيقها على مجتمع لا يزال في طور النماء التدريجي.

ونستعرض فيما يلي مؤسسات المجتمع المدني الحديثة في السلطنة مع محاولة الوقوف على ظروف عملها والتحديات التي تواجهها.

#### ١- جمعيات المرأة العمانية:

تعتبر جمعيات المرأة من أهم أشكال العمل النسائي التطوعي، حيث كانت البداية عام ١٩٧٢ حينما أُنشئت جمعية المرأة العمانية في العاصمة مسقط وقد بلغ عدد جمعيات المرأة العمانية حتى نهاية عام ٢٠٠٩، (٥٢) جمعية.

وهي تنتشر في أرجاء السلطنة، وتقوم المنتسبات إليها بشكل تطوعي بتحديد المجالات المتنوعة لتنمية مهارات النساء وزيادة وعيهم من خلال البرامج الصحية والثقافية والاجتماعية. وتمثل هذه الجمعيات المرأة في لجان التنمية الاجتماعية ضمن المحافظات والمناطق والولايات واللجان الأخرى ذات العلاقة بشؤون المرأة، بهدف المشاركة في اتخاذ القرارات التي تخدم المرأة وتقديم لها ما يمكنها من أن تكون مشاركة وفاعلة في المجتمع. وتتوزع هذه الجمعيات في محافظات ومناطق السلطنة كما هو مبين في الجدول التالي.

شهر مارس ٢٠١٠ وإنشاء دائرة قضائية تنظر في قضايا الاتجار بالبشر في فبراير ٢٠١١، وفي شهر مايو ٢٠٠٩ صدر الحكم في أول قضية اتجار بالبشر في السلطنة حيث أدين ١١ متهما باستغلال ١٣ فتاة في شبكة دولية.

### الإطار (١٠-٢) : الاهتمام بقضية الاتجار بالبشر ومحاربتها

من مظاهر الاهتمام بقضية الاتجار بالبشر ومحاربتها تم في شهر أكتوبر من العام ٢٠٠٩ تدشين موقع للجنة الوطنية للاتجار بالبشر. ويقدم الموقع نبذة عن الدور الذي تقوم به اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، والقوانين المنظمة له، ومن بينها قانون مكافحة الاتجار بالبشر وقانون العمل وقانون إقامة الأجانب. كما يقدم الموقع آلية الإبلاغ عن حالات الاتجار بالبشر إضافة إلى أساليب مكافحة الاتجار بالبشر في السلطنة، كما تم وضع خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

ويأتي التطور في التشريعات الخاصة بالمجتمع المدني في سياق عملية التنمية الشاملة التي تشهدها السلطنة بما في ذلك التنمية السياسية وتطوير الممارسة الديمقراطية وتوسيع عملية المشاركة فيها. فقد أدخلت عدة تعديلات على نظام مجلس الشورى بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٧٤، ثم أدخلت تعديلات جديدة بموجب المرسوم رقم ٩٩ لعام ٢٠١١. إضافة إلى توجيهات صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، والتي أدت في مجملها إلى حصول تطور في انتخابات الفترة الخامسة لمجلس الشورى (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧)، مقارنة بالفترات الماضية. حيث توسعت المشاركة في العملية الانتخابية من خلال إطلاق حق المشاركة الانتخابية ليشمل كل من بلغ إحدى وعشرين سنة ميلادية دون تحديد نسبة معينة من أبناء كل ولاية، وهو الأسلوب الذي كان معمولاً به في انتخابات الفترات السابقة. وكذلك رفع المستوى القضائي المشرف على إجراءات العملية الانتخابية، وفتح المجال كاملاً أمام المرأة للمشاركة دون تقييد بنسبة معينة تقديراً لدورها الأساسي والبارز في النهوض بالمجتمع في جوانبه المختلفة.

لقد اختارت السلطنة تبني مفاهيم عصرية جديدة تسمح بممارسة الدور الاجتماعي بواقعية دون الحاجة إلى اجترار الماضي الذي قد يحتوي على ما يعيق التقدم، وفي الوقت نفسه عدم الانسياق وراء تقليد تجارب الآخرين

يأتي التطور في التشريعات الخاصة بالمجتمع المدني في سياق عملية التنمية الشاملة التي تشهدها السلطنة بما في ذلك التنمية السياسية وتطوير الممارسة الديمقراطية وتوسيع عملية المشاركة فيها

الجدول (١٠ - ١) : توزيع جمعيات المرأة العمانية على محافظات ومناطق السلطنة / ٢٠٠٩

م	المحافظة / المنطقة	عدد الجمعيات	النسبة المئوية
١	محافظة مسقط	٤	٧,٧
٢	محافظة ظفار	٧	١٣,٥
٣	محافظة مسندم	٤	٧,٧
٤	محافظة البريمي	٢	٣,٩
٥	منطقة الباطنة	١٢	٢٣,٠
٦	المنطقة الداخلية	٩	١٧,٣
٧	منطقة الظاهرة	٣	٥,٨
٨	المنطقة الشرقية	١١	٢١,٢
٩	المنطقة الوسطى	-	-
	الإجمالي	٥٢	١٠٠

- المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية، دليل مؤسسات العمل الاجتماعي التطوعي

ويوضح الجدول التالي توزيع عدد العضوات في جمعيات المرأة العمانية في محافظات ومناطق السلطنة.

ومن الأمور الملفتة للنظر عدم توفر إحصائيات عن المستوى التعليمي للعضوات، وهو عامل مهم للدراسة. فالشق التعليمي يقدم صورة علمية عن دور المرأة العمانية في خدمة المجتمع، ومدى النضج المعرفي للمتطوعات الذي ينعكس على شكل ومضمون الأداء. وهو عنصر مهم في دراسة التحديات التي تواجه جمعيات المرأة العمانية في السلطنة ومدى إسهامها في عملية التنمية الشاملة. وتفتقد بعض هذه الجمعيات إلى عنصر مهم في أداء رسالتها التوعوية يكمن في عدم وجود أي موقع لها على الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، خاصة وأن ظروف العصر التقني تتطلب توفر المعلومات والأدوار التي تقوم بها تلك الجمعيات على تلك الشبكة، وهو ما سبق التطرق له باستفاضة فيما تقدم، كما أن ذلك يساهم في تحفيز المرأة العمانية على المشاركة في العمل التطوعي. ومن الواضح من الجدول أعلاه أن عدد العضوات لا يتناسب وإجمالي عدد الإناث في السلطنة، وهو مؤشر بحاجة إلى قراءة جديدة لواقع

لقد جاءت منطقة الباطنة في المرتبة الأولى بنسبة ٢٣٪، في حين جاءت محافظة مسقط وهي العاصمة وملقبة بالثقافات المتعددة، في المرتبة الخامسة بنسبة ٧,٧٪، على الرغم من أن أول جمعية للمرأة العمانية قد أُنشئت فيها عام ١٩٧٢. ويوجد في محافظة مسقط ٦ ولايات، إلا أن ٤ منها فقط لديها جمعيات للمرأة. والجدير بالذكر أن الإناث العمانية في محافظة مسقط، يشكلن نسبة ٢١٪ من إجمالي العمانية.

وتساوت محافظة مسندم مع محافظة مسقط في عدد ونسبة جمعيات المرأة العمانية (مع أن هناك تفاوتاً كبيراً في عدد ونسبة الإناث). وهو مؤشر إيجابي للمرأة في محافظة مسندم على الرغم من أن عدد الإناث العمانية فيها في عام ٢٠٠٩، بلغ نسبة ١١,١٪ من إجمالي عدد العمانية، وهو أمر يستحق الوقوف عنده لدراسة أسبابه بعناية. ولفهم حقيقة الدور الذي تؤديه جمعيات المرأة العمانية في السلطنة، ينبغي الوقوف على أعداد العضوات المنتميات إليها واللائي ينظرن إلى العمل التطوعي باعتباره مساهمة فاعلة ومؤثرة في خدمة المجتمع.

ومن الأمور الملفتة للنظر عدم توفر إحصائيات عن المستوى التعليمي للعضوات، وهو عامل مهم للدراسة. فالشق التعليمي يقدم صورة علمية عن دور المرأة العمانية في خدمة المجتمع، ومدى النضج المعرفي للمتطوعات

أما جمعية الحياة، فإنها تنشط في إنقاذ الكثيرين من مدمني المخدرات والمشرروبات الكحولية ومحاولة إعادة تأهيلهم تدريجياً لإدماجهم من جديد في الحياة المجتمعية

الجدول (١٠ - ٢) : توزيع العضوات في جمعيات المرأة العمانية في محافظات ومناطق السلطنة / ٢٠٠٩

م	المحافظة / المنطقة	عدد العضوات	النسبة المئوية
١	محافظة مسقط	٥٤٩	١٠,٤
٢	محافظة ظفار	١٦٣٧	٣١,١
٣	محافظة مسندم	٢٨٤	٥,٤
٤	محافظة البريمي	٢١٠	٤
٥	منطقة الباطنة	١١١٣	٢١,٢
٦	المنطقة الداخلية	٥٠٧	٩,٦
٧	منطقة الظاهرة	٣١٣	٦
٨	المنطقة الشرقية	٦٥٠	١٢,٣
٩	المنطقة الوسطى	-	-
	الإجمالي	٥٢٦٣	١٠٠

المصدر: دائرة الجمعيات وأندية الجاليات، وزارة التنمية الاجتماعية العمانية.



الجدول (١٠-٣): توزيع الجمعيات الخيرية من حيث نشاطها وعدد أعضائها

م	الجمعية	التكرارات	%	عدد الأعضاء	%
١	جمعيات لها علاقة برعاية المعوقين	٤	٣٣,٣	٣٩٧	٤٨,٨
٢	جمعية النور للمكفوفين	٢	١٦,٨	١٤٣	١٧,٦
٣	جمعيات لها علاقة بالرعاية الطبية	٣	٢٥	١٢٧	١٦,٩
٤	جمعية البيئة العمانية	١	٨,٣	٥٢	٦,٤
٥	جمعية دار العطاء	١	٨,٣	٢٩	٣,٦
٦	جمعية الحياة	١	٨,٣	٥٤	٦,٧
	الإجمالي	١٢	١٠٠	٨١٢	١٠٠

ورقة عمل حول المرأة في العمل التطوعي، موقع إلكتروني ٢٩/١/٢٠١٠ ص: ١٨.

وتظهر بيانات الجدول السابق ، أن هناك اهتماما ملحوظا في العمل الإنساني التطوعي ، ويتجلى ذلك من خلال الجمعيات التي تعنى بتقديم المساعدات لذوي الإعاقة وإعانة المحتاجين. وقد احتلت الجمعيات التي تعنى برعاية المعاقين المرتبة الأولى بنسبة ٣٣,٣ % ، والمرتبة الأولى من حيث عدد الأعضاء بنسبة ٤٨,٨ % . وتتواجد جميع هذه الجمعيات في العاصمة مسقط، مما يثير التساؤل عن أسباب عدم وجود هكذا جمعيات في بقية محافظات ومناطق السلطنة مع أهمية دورها في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة؟

وتحتل الجمعيات التي لها علاقة بالرعاية الطبية المرتبة الثانية بنسبة ٢٥٪. وتتركز هذه الجمعيات هي الأخرى ، في العاصمة مسقط وتعمل في مجالات مكافحة السرطان، والسكري ، وأمراض الدم الوراثية. وجاءت جمعية النور للمكفوفين ( مسقط و صلالة ) في المرتبة الثالثة ، وهي تعنى بمساعدة المكفوفين على ممارسة دورهم المجتمعي والانخراط في العمل، وكذلك تقديم المساعدات للكثيرين ممن يحتاجون إلى رعاية خاصة . فيما تقوم جمعية دار العطاء بدور حيوي من الناحية الإنسانية بتقديمها المساعدات المادية والعينية للمحتاجين والقيام بحملات دورية لتقديم المعونات الغذائية في كثير من مناطق السلطنة. أما جمعية الحياة، فإنها تشط في إنقاذ الكثيرين من مدمني المخدرات والمشروبات الكحولية ومحاولة إعادة تأهيلهم تدريجيا لإدماجهم من جديد في الحياة المجتمعية.

ومع أن العمل التطوعي لخدمة المجتمع يعتبر عملا إنسانيا وحضاريا، إلا أن إيقاعه بطيء خاصة إذا ما قورن بالتطور الذي تشهده السلطنة في المجالين السياسي والاقتصادي. فهناك تطور في العمل السياسي من خلال تطور مشاركة المواطنين في القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما أن

العمل التطوعي للمرأة في السلطنة. كما أن عدد العضوات في جمعيات المرأة العمانية في العاصمة مسقط قليل جدا إذا ما أخذنا بالاعتبار أهميتها كعاصمة للسلطنة، حيث الانفتاح على الثقافات الأخرى من خلال الجاليات العربية والأجنبية. إن ذلك قد يفسر بضعف ثقافة العمل التطوعي لدى المرأة العمانية التي تسكن العاصمة مسقط وعدم اهتمامها ببرامج العمل التطوعي ، أو قد يفسر بانشغال المرأة العمانية في مسقط نتيجة شغلها لعدد من الوظائف في القطاعين العام والخاص.

أما بشأن التمويل ، فإن جمعيات المرأة العمانية لازالت تعتمد في تمويل نشاطاتها على معونات حكومية سنويا نتيجة ضعف مواردها المالية وتواضع اشتراكات الأعضاء.

### الإطار (١٠-٣) : جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي

بمناسبة الاحتفال بيوم التطوع في الخامس من شهر ديسمبر عام ٢٠١٠ ، أعلنت وزيرة التنمية الاجتماعية عن جائزة السلطان قابوس للعمل التطوعي التي ستمنح للجمعيات والمؤسسات والأفراد الأكثر إسهاما وتأثيرا في المجتمع في الخامس من ديسمبر من كل عام وذلك بهدف ترسيخ وتعزيز ثقافة العمل التطوعي. وقد تم تدشين الجائزة رسميا في فبراير ٢٠١١ تحت شعار (تطوعي حياة). كما يجري العمل على إصدار قانون ينظم العمل التطوعي تنفيذًا لتوصيات ندوة المرأة العمانية التي عقدت في أكتوبر عام ٢٠٠٩.

وفي شهر مارس من العام ٢٠١١ تم الإعلان عن إشهار الجمعية العمانية للعمل التطوعي التي تهدف إلى تطوير وتنظيم العمل التطوعي ومساعدة المؤسسات والجمعيات الحكومية والأهلية على أداء رسالتها.

إن ما تقدم يوفر الدليل على مدى ما يحظى به العمل التطوعي من اهتمام في السلطنة على كافة المستويات وعلى حجم الحراك الحاصل في هذا الاتجاه .

### ٢- الجمعيات الخيرية :

هي جمعيات يتم إنشاؤها بهدف تقديم خدمات متنوعة لشرائح المجتمع المختلفة ، بمبادرة من قبل مجموعة من الأفراد سواء أكانوا رجالا أو نساء. ويتم ذلك عادة بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية التي تقدم لها الدعم لأداء مهامها. وتؤدي هذه الجمعيات الخيرية أدوارا مهمة في مساعدة المجتمع ماديا ومعنويا وتوعويا. ويوضح الجدول التالي الجمعيات الخيرية في سلطنة عمان من حيث نشاطها وعدد أعضائها.

أن هناك اهتماما ملحوظا في العمل الإنساني التطوعي ، ويتجلى ذلك من خلال الجمعيات التي تعنى بتقديم المساعدات لذوي الاحتياجات الخاصة وإعانة المحتاجين

وتتواجد جميع هذه الجمعيات في العاصمة مسقط، مما يثير التساؤل عن أسباب عدم وجود هكذا جمعيات في بقية محافظات ومناطق السلطنة مع أهمية دورها في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة؟

الارتقاء بالمهنة والاهتمام بشؤون الأعضاء المنتمين إليها. وتعرف الجمعيات الأهلية في السلطنة بموجب المرسوم السلطاني بأنها : كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين لغرض غير الحصول على ربح مادي وتهدف إلى القيام بنشاط اجتماعي أو ثقافي أو خيرى ويشمل ذلك الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية وتلك التي تنشئها الهيئات الخاصة أو الشركات أو المؤسسات أيا كانت التسمية التي تطلق عليها ولو كان من بين أنشطتها ممارسة الرياضة البدنية إذا لم تكن هذه الرياضة هي النشاط الرئيسي للجمعية أو النادي.

هناك طفرة نوعية حقيقية في الاقتصاد العماني . ولعل تواضع أعداد أعضاء الجمعيات الخيرية مقارنة بعدد سكان السلطنة، إضافة إلى محدودية انتشارها جغرافيا في أرجاء السلطنة يعتبر دليلا على ضعف ثقافة العمل التطوعي في البلد.

إن هناك حاجة ماسة لأن يتخلص المجتمع العماني من نزعة الاتكال التام على الجهات الحكومية في تقديم كل الخدمات، وإلى تطور ثقافة مساعدة أفراد المجتمع بعضهم لبعض في المجالات التي يمكن أن تسهم بشكل إيجابي ومؤثر في حياة الناس من جانب ، وتخفف الأعباء الملقة على الحكومة من ناحية أخرى.

### ٣- الجمعيات المهنية:

ينظر إلى الجمعيات المهنية باعتبارها واحد من أهم مؤسسات المجتمع المدني، وهي تهدف بشكل أساسي إلى

الجدول (١٠-٤): توزيع الجمعيات المهنية في السلطنة من حيث تاريخ إنشائها وعدد أعضائها

م	الجمعيات	سنة الإنشاء	عدد أعضائها	النسبة المئوية
١	الجمعية الجيولوجية العمانية	٢٠٠١	٦٣٠	١٢,٤
٢	الجمعية الطبية العمانية	٢٠٠١	١٠٥٨	٢٠,٩
٣	جمعية المهندسين العمانية	٢٠٠١	٩٨٥	١٩,٤
٤	الجمعية العمانية للخدمات النفطية	٢٠٠١	٢٨٨	٥,٧
٥	الجمعية العمانية للسينما	٢٠٠٢	١٠٧	٢,١
٦	جمعية الاجتماعيين العمانية	٢٠٠٢	١٥٠	٣,٠
٧	الجمعية العمانية للمحاسبين المعتمدين	٢٠٠٣	٢٠	٠,٤
٨	الجمعية العمانية لحماية المستهلك	٢٠٠٣	١٣٣	٢,٦
٩	الجمعية العمانية للعلاج الطبيعي والتأهيل	٢٠٠٤	١٨٥	٣,٧
١٠	الجمعية العمانية لمصوري الأشعة الطبية	٢٠٠٤	٣٠	٠,٦
١١	الجمعية الاقتصادية العمانية	٢٠٠٤	١٦٠	٣,٢
١٢	جمعية الصحفيين العمانية	٢٠٠٤	١٢٨	٢,٥
١٣	الجمعية العمانية للكتاب والأدباء	٢٠٠٦	١٥٥	٣,١
١٤	الجمعية العمانية لطب القلب	٢٠٠٧	٦٧	١,٣
١٥	جمعية المقاولين العمانية	٢٠٠٧	٦٤	١,٢
١٦	الجمعية العمانية لتقنيات التعليم	٢٠٠٧	١٠٥	٢,٠
١٧	جمعية الصيدلانية العمانية	٢٠٠٧	٢١٠	٤,١
١٨	جمعية المحامين	٢٠٠٧	٣٥	٠,٧
١٩	الجمعية العمانية للمكتبات	٢٠٠٧	٤٧٤	٩,٣
٢٠	الجمعية الفلكية العمانية	٢٠٠٨	٥٠	١,٠
٢١	الجمعية العمانية للمسرح	٢٠٠٩	٤٠	٠,٨
	الإجمالي		٥٠٧٤	١٠٠

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية

ولغرض إتاحة الفرصة للجمعيات المهنية بان تمارس دورها التنموي بشكل أفضل ، قد يقتضي الأمر مراجعة بعض نصوص التشريعات التي تقيد عمل الجمعيات

أن العرف السائد دولياً يجيز للجمعيات أو للنقابات بان تعتمد الأعضاء كمحطة أولى لممارسة المهنة، ومن ثم المصادقة عليها من قبل الجهات الحكومية

يعاقب صاحب العمل الذي يقوم بأي فعل من شأنه حرمان العامل من حقه في ممارسة نشاطه النقابي أو عرقلة تشكيل النقابات العمالية أو الاتحاد العام لعمال السلطنة

الرخص لها. وقد تقتصر عضوية النقابة على العاملين في مؤسسة واحدة وقد تمتد العضوية إلى جميع العاملين في مهنة معينة، وأحياناً تمتد العضوية إلى جميع العاملين في أحد القطاعات الاقتصادية الأساسية.

وفي الكثير من دول العالم ، لا يقتصر دور الدولة على إعطاء الرخص فقط ، بل يمتد أيضاً لتراقب أداء النقابات العمالية. فأى تعديل في نظامها الداخلي لا يتم إلا بعد موافقة الجهة الحكومية التي تشرف على النقابات العمالية، كما أن أي تجاوز من قبل النقابة للإطار المرسوم لها في نظامها الداخلي يؤدي إلى اتخاذ الدولة لبعض الإجراءات بحقها. وتمارس الدولة الرقابة على نشاطات النقابات من خلال الموافقة على التعديلات التي تجرى على نظامها الداخلي والإشراف على الانتخابات ومراقبة سجلات النقابة والإطلاع على مالهية النقابة<sup>١</sup>.

ودخلت سلطنة عمان منظومة النقابات العمالية بصور المرسوم السلطاني رقم (٢٥/٢٠٠٢) الذي منح الحق للعاملين بالمنشآت في إنشاء لجان لرعاية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم وتحسين حالتهم وتمثيلهم في جميع الأمور المتعلقة بهم. ثم جاءت التعديلات على قانون العمل بموجب المرسوم السلطاني رقم (٧٤/٢٠٠٦) والرسوم السلطاني رقم (١١٢/٢٠٠٦) لتعطي الحق للعاملين بتشكيل نقابات عمالية واتحادات عمالية إلى جانب النص على إنشاء الاتحاد العام لعمال السلطنة بالإضافة إلى تنظيم المفاوضات الجماعية وتنظيم الإضراب السلمي والإغلاق. وتتمتع النقابات والاتحادات العمالية والاتحاد العام لعمال السلطنة بالشخصية الاعتبارية المستقلة وذلك من تاريخ التسجيل لدى وزارة القوى العاملة . ولها الحق في ممارسة نشاطها بحرية كاملة بدون تدخل في شؤونها أو التأثير عليها. ويصدر وزير القوى العاملة القرارات المنظمة لتشكيل وتسجيل وعمل النقابات العمالية والاتحادات العمالية والاتحاد العام لعمال السلطنة وذلك حسب ما جاء في المرسوم السلطاني.

وقد أنشأت وزارة القوى العاملة دائرة التنظيمات النقابية والتي تقوم بتسجيل النقابات العمالية وإصدار شهادات تسجيلها ومتابعة أعمالها. ويعاقب صاحب العمل الذي يقوم بأي فعل من شأنه حرمان العامل من حقه في ممارسة نشاطه النقابي أو عرقلة تشكيل النقابات العمالية أو الاتحاد العام لعمال السلطنة بالسجن لمدة لا تزيد عن شهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

١ المصدر: رياض الصمد، مؤسسات الدولة الحديثة - دراسة مقارنة-، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص: ٤٧.

يتضح مما تقدم أن الجمعيات المهنية في السلطنة والتي بلغ عددها ٢١ جمعية ، تمثل مكوناً أساسياً في منظومة مؤسسات المجتمع المدني. كما أن الجمعيات المشهورة غلبت عليها التخصصية ، وهو أمر يتفق والتوجه العالمي.

وجاءت بداية إشهار الجمعيات في عام ٢٠٠١ م ، أي بعد عام من صدور قانون الجمعيات الأهلية عام ٢٠٠٠ م ، وهو أمر جدير بالملاحظة حيث يؤشر وجود الرغبة المجتمعية للانخراط في هذا النوع من النشاط والتي كانت تنتظر اكتمال الإطار القانوني المنظم لعملها. وتعمل كل الجمعيات في إطار تخصصي دقيق ، مما يعني أن تأسيس تلك الجمعيات ينبع من الحاجة لبناء جسر من التواصل المهني مع القطاعات الحكومية والخاصة المختلفة.

ولغرض إتاحة الفرصة للجمعيات المهنية بان تمارس دورها التنموي بشكل أفضل ، قد يقتضي الأمر مراجعة بعض نصوص التشريعات التي تقيد عمل الجمعيات وخاصة جمعيات الأطباء والصحفيين والمحامين والمهندسين والمقاولين. فهذه الجمعيات لديها أعضاء كثيرون مسجلون، إلا أنها على مستوى الممارسة المهنية تواجه صعوبات ناجمة عن رفض بعض المؤسسات اعتماد الجمعيات كأساس للممارسة المهنية من خلال المقابلات وإعطاء الرخص لمزاولة المهنة.

وربما يفسر ذلك الرفض باعتباره ناجم عن الاعتقاد بعدم اكتمال أهلية هذه الجمعيات لممارسة هذا الدور خاصة وأنها حديثة النشأة ، إلا أن العرف السائد دولياً يجيز للجمعيات أو للنقابات بان تعتمد الأعضاء كمحطة أولى لممارسة المهنة، ومن ثم المصادقة عليها من قبل الجهات الحكومية. فمؤسسات المجتمع المدني كقيلة بان تخلق واقعا جديدا لسلطنة عمان، وهو توجه يتفق في مضمونه مع السماح بإنشاء جمعيات أهلية تابعة من صميم المجتمع ، وفي إطاره التشريعي الذي يكفل الشراكة التنموية المطلوبة بين المجتمع والحكومة.

#### ٤- النقابات العمالية:

يعرف بعض المفكرين النقابة بأنها مؤسسة خاصة تجمع بين مجموعة من الأشخاص بهدف الدفاع عن مصالحهم. وعرفها آخرون بكونها: مؤسسة دائمة للمستخدمين والعمال بهدف الدفاع عن مصالحهم أو تحسين شروط عقد عملهم. ويختلف نظام النقابة باختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل بلد، إذ قد تتدخل بعض الدول، بشكل مباشر في حياة النقابات، وبعضها الآخر يكتفي فقط بوضع الأنظمة القانونية وإعطاء



ويوجد في السلطنة حالياً ما يربو على ٧٠ نقابة عمالية ومن المتوقع زيادة أعدادها في المستقبل القريب نتيجة طلبات التسجيل المقدمة إلى وزارة القوى العاملة.

إن اهتمام حكومة السلطنة بتفعيل منظومة العمل المدني، يعبر عن التطور السياسي التدريجي الذي تسلكه السلطنة منذ عام ١٩٧٠. وهي بذلك تؤسس قاعدة رئيسية في عملية المشاركة السياسية، من خلال إشراك الجميع في القرارات التي تؤثر في الحياة العامة.

وتتحمل النقابات والاتحاد مسؤوليات تعزيز الكفاءة الإنتاجية للعاملين والارتقاء بهم وتطويرهم بالتوازي مع رعاية مصالحهم، وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك السلامة والصحة المهنية وضمان العمل اللائق في مواقع العمل المختلفة.

#### ٥- أندية الجاليات:

إن السلطنة وهي تؤسس لقاعدة مجتمعية منذ بداية النهضة الحديثة للسلطنة عام ١٩٧٠م، كانت دائماً تضمن الحقوق الإنسانية للمقيمين على أرضها في ممارسة واجباتهم الاجتماعية والثقافية في إطار من الالتزام واحترام القانون. كما أنه مؤشر على احترام الثقافات والعمل على تعزيزها شكلاً ومضموناً.

وأندية الجاليات هي مؤسسات ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين غير عمانيين يكون الغرض منها رعاية أعضائها في المجالات الاجتماعية والثقافية والترفيهية دون الحصول على ربح مادي. كما أنها تهدف

ويشكل الأعضاء المنتسبين لتلك النوادي نسبة قليلة من أعداد الوافدين على أرض السلطنة والذين يقدر عددهم بحوالي ٩٠٠ ألف.

#### ١٠-٢-٣- التحديات التي تواجه بناء و تنمية المجتمع المدني في السلطنة :

يقتضي الإنصاف التذكير بأن العمر الزمني لمؤسسات المجتمع المدني العاملة في السلطنة قصير مما يجعل من الصعب الحكم على نشاطاتها ومدى كفاءتها. إضافة إلى ذلك، فإن النظام السياسي العماني يتبنى نظام دولة الرفاه مما جعل المواطن يتربى على أن الحكومة عليها كل الواجبات التأسيسية بل عليها الدعم والرعاية والرقابة أيضاً.

لقد أثر ذلك سلباً على طبيعة سير ونمو مؤسسات المجتمع المدني، إذ زرع الاتكالية في نفوس فئات كثيرة من المجتمع وأحياناً حتى في نفوس بعض أعضاء هذه المؤسسات.

ويمكن إيجاز التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في السلطنة بما يلي:

- محدودية قدرتها على لعب دور الوسيط بين المجتمع

الجدول (١٠-٥): توزيع الأندية الاجتماعية للجاليات المقيمة في سلطنة عمان وسنة إشرافها وعدد

أعضائها

م	اسم النادي	مكان النشاط	سنة الإشراف	عدد الأعضاء
١	النادي الاجتماعي للجالية الهندية	مسقط	١٩٩٥	٢٧٥
٢	النادي الاجتماعي للجالية البنجلادشية	مسقط	١٩٩٥	٦٠
٣	النادي الاجتماعي للجالية السودانية	مسقط	١٩٩٥	٧٠٠
٤	النادي الاجتماعي للجالية السيرلانكية	مسقط	١٩٩٧	١٧٠
٥	النادي الاجتماعي للجالية الباكستانية	مسقط	١٩٩٨	٤١٢
٦	النادي الاجتماعي للجاليات الفلبينية	مسقط	٢٠٠٢	١٣٦
٧	النادي الاجتماعي للجالية المصرية	مسقط	٢٠٠٥	٤٧٢
٨	النادي الاجتماعي للجالية الأردنية	صلالة	٢٠٠٦	١١٥
٩	فرع النادي الاجتماعي للجالية الهندية	صلالة	١٩٩٦	٣٨٨
١٠	فرع النادي الاجتماعي للجالية السودانية	صلالة	١٩٩٧	١٤١
الإجمالي				٢٨٦٩

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية

إن اهتمام حكومة السلطنة بتفعيل منظومة العمل المدني، يعبر عن التطور السياسي التدريجي الذي تسلكه السلطنة منذ عام ١٩٧٠



اختيار قيادات وكوادر المنظمات غير الحكومية  
وتدريب النشطاء و الأعضاء الجدد على مهارات  
المشاركة والعمل التطوعي والقيادة.

### الإطار (١٠-٤) : مدى اهتمام العمانيين بالسياسة والشؤون الوطنية

في سياق المسح الصحي العالمي الذي أجرته وزارة  
الصحة عام ٢٠٠٩ وفي باب الترابط الاجتماعي ، تم  
توجيه أسئلة عن مدى اهتمام العمانيين بالسياسة  
والشؤون الوطنية. وكانت النتائج أن ٨,٥٪ منهم كانوا  
مهتمين جدا و ١٩,٧٪ مهتمين و ٢٤,٢٪ مهتمين بدرجة  
متوسطة و ٢٩,٦٪ غير مهتمين و ١٨٪ غير مهتمين  
تماما.

أما عند توجيه السؤال إلى كبار السن العمانيين، فإن  
النتائج أظهرت أن ٢٤,٦٪ منهم كان لهم اهتمام  
بالسياسة والشؤون الوطنية وأن ٣٢,٧٪ منهم صوتوا  
في آخر انتخابات.

والحكومة، بحكم أن المجتمع لا يزال مقتنعا إلى  
حد كبير بالدور الذي تقوم به الحكومة.

- ضعف الإمكانيات المادية المتاحة والتي تتجم  
جزئيا عن قلة أعداد الأعضاء.

- حاجة بعض التشريعات القانونية التي تنظم  
عملها إلى المراجعة بما يجعلها تتسجم مع حالة  
التنمية الشاملة التي تشهدها السلطنة بما في  
ذلك التنمية السياسية.

- ضعف تأهيل مؤسسات المجتمع المدني للموارد  
البشرية للقيام بدورها في العمل التطوعي.

- الإعلام عامل مهم ورئيسي في الترويج لمؤسسات  
المجتمع المدني ، لذا فإن غياب أو محدودية دوره  
في دعم أنشطتها ، يشكل عائقا أمام تطورها ،  
ويظل الجهد محصورا في إطار تلك المؤسسات.

- عدم وجود تخصصات جديدة في علوم السياسة  
والعلاقات الدولية في الجامعات العمانية لترسيخ  
الوعي الجماعي بأهمية التحرك نحو بناء مجتمع  
واع ومدرك لحقوقه ، وقادر على التفاعل في سياق  
المشاركة في عملية التنمية.

- ضرورة العمل على تطوير وتنشيط العمل التطوعي  
في السلطنة.

- ضعف القدرات المؤسسية فيما يخص تطوير آليات

## الخلاصة

٢٠٠٩، وهي جمعيات يتم إنشاؤها بهدف تقديم خدمات متنوعة لشرائح المجتمع المختلفة. وتتواجد جميع هذه الجمعيات في العاصمة مسقط.

- الجمعيات المهنية: وبلغ عددها ٢١ جمعية في عام ٢٠٠٩، وتعتبر من بين أهم مؤسسات المجتمع المدني. ولغرض إتاحة الفرصة لها بان تمارس دورها التنموي بشكل أفضل، قد يقتضي الأمر مراجعة بعض التشريعات التي تقيد عملها وخاصة جمعيات الأطباء والصحفيين والمحامين والمهندسين والمقاولين. فهذه الجمعيات تواجه صعوبات ناجمة عن رفض بعض المؤسسات اعتماد الجمعيات كأساس للممارسة المهنية من خلال إعطاء الرخص لمزاولة المهنة. أن العرف السائد دوليا يجيز للجمعيات أو للنقابات بان تعتمد الأعضاء كمحطة أولى لممارسة المهنة، ومن ثم المصادقة عليها من قبل الجهات الحكومية.

- النقابات المهنية: دخلت السلطنة منظومة النقابات العمالية بصدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٣/٢٥) وتعديلات قانون العمل عام ٢٠٠٦، التي أعطت الحق للعاملين بتشكيل نقابات عمالية واتحادات عمالية وإنشاء الاتحاد العام لعمال السلطنة. ويوجد في السلطنة حاليا ما يربو على ٧٠ نقابة عمالية. وتحمل النقابات والاتحاد مسؤوليات تعزيز الكفاءة الإنتاجية للعاملين والارتقاء بهم وتطويرهم بالتوازي مع رعاية مصالحهم، والاهتمام بالسلامة والصحة المهنية وضمان العمل اللائق.

- أندية الجاليات: وهي مؤسسات ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين غير عمانيين يكون الغرض منها رعاية أعضائها في المجالات الاجتماعية والثقافية والترفيهية دون الحصول على ربح مادي.

٥- إن العمر الزمني لمؤسسات المجتمع المدني في السلطنة قصير مما يجعل من الصعب الحكم على نشاطاتها ومدى كفاءتها. إضافة إلى ذلك، فإن النظام السياسي العماني يتبنى نظام دولة الرفاه مما جعل المواطن يتربى على فكرة أن الحكومة مسؤولة عن كل الواجبات التأسيسية إضافة إلى الدعم والرعاية والرقابة. لقد أثر ذلك سلبا على طبيعة سير ونمو مؤسسات المجتمع المدني، إذ زرع الاتكالية في نفوس فئات كثيرة من المجتمع وأحيانا حتى في نفوس بعض أعضاء هذه المؤسسات.

١- إن إدارة شؤون المجتمع والدولة إدارة سليمة مرهونة بقيام علاقات صحية ومتوازنة بين القوى الفاعلة التي تتألف منها الشراكة في التنمية، وهي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. لقد ارتبط ميلاد مفهوم المجتمع المدني بنشأة وتطور الدولة الحديثة، مما يعني، أنه لا يمكن التفكير في المجتمع المدني بدون وجود الدولة. فالمجتمع المدني ليس مؤسسة حكم بل هو نشاط يقوم على ثقافة التطوع ويعمل عبر ناشطيه على إذكاء روح العمل الجماعي وسد الفراغات التي لا تستطيع الدولة ملأها.

٢- بالرغم من أن الدولة في عمان كانت ولا زالت هي المحرك الأساسي لعمليات التغيير في المجتمع العماني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، إلا أن هنالك إقرارا بالحاجة إلى ادوار الشريكين الآخرين وهما القطاع الخاص والمجتمع المدني. كذلك تطورت التشريعات التي تنظم نشاط مؤسسات المجتمع المدني بصدر العديد من القوانين التي تسمح بتشكيل المزيد منها وإعطائها دورا اكبر. حيث تم تعديل قانون العمل في العام ٢٠٠٦ والذي يمنح بموجبه العاملون في أية منشأة حق تشكيل نقابة عمالية واتحادات عمالية وتشكيل اتحاد عام لعمال سلطنة عمان. ويعتبر ذلك استكمالا للتشكيل الثلاثي لأطراف الإنتاج في السلطنة وفقا لمعايير العمل العربية والدولية.

٣- شهد العام ٢٠٠٠ نقلة حقيقية في مسيرة المجتمع المدني بصدر قانون الجمعيات الأهلية، ثم اتبعه عام ٢٠٠٨ صدور قانون لجنة حقوق الإنسان مما شكل دعما حقيقيا لهذا التوجه. وقد أنشأت لجنة وطنية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٨ تتبع مجلس الدولة. ولتعزيز نهج حماية حقوق الإنسان في السلطنة، صدر في عام ٢٠٠٨ قانون مكافحة الاتجار بالبشر. وقد أدخلت عدة تعديلات على نظام مجلس الشورى بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٧٤، ثم أدخلت تعديلات جديدة بموجب المرسوم رقم ٩٩ لعام ٢٠١١.

٤- تتكون مؤسسات المجتمع المدني الحديثة في السلطنة من:

- جمعيات المرأة العمانية: التي بلغ عددها ٥٢ جمعية في عام ٢٠٠٩، وتعتبر من أهم أشكال العمل النسائي التطوعي، وهي تنتشر في أرجاء السلطنة.

- الجمعيات الخيرية: وبلغ عددها ١٢ جمعية في عام